Publication	Slide
Al Khaleej	2
Al Ittihad	3
Al Bayan	4
Al Wahda	5
Al Watan	6
Al Fajr	7
Al Emarat Al Yaum	8
Al Ittihad	9
Alroeya	10
Al Gharbia	11
The Gulf Today	12
The Gulf Time	13

Publication	Country	Date	Section
Al Khaleej	UAE	01/09/2013	Local2,3

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

«الهوية»: الإمارات تحقق إنجازات ملموسة في التحوّل نحو «الحكومة الذكية»

أبوظبي - «الخليج»:

أكد بحث علمي جديد لهيئة الإمارات للهوية أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحقق إنجازات كبيرة وملموسة على طريق التحوّل نحو «الحكومة الإلكترونية» ومنها إلى «الحكومة الذكية»، في إطار سعيها الدؤوب لترسيخ مكانتها التنافسية عالمياً، وتحقيق رؤيتها بأن تكون واحدة من أفضل الحكومات على مستوى العالم بحلول العام 2021.

أوضحت الهيئة في البحث الذي نشرته المجلة الدولية لبحوث الأعمال والإدارة (BMR) في عددها الصادر مؤخراً، أن الإمارات وضعت خطة متكاملة للانتقال نحو مفهوم «الحكومة الذكية»، التي تعمل على مدار 24 ساعة وتقدم خدماتها عبر الهواتف والأجهزة الإلكترونية المحمولة، وتعمل على الوصول إلى المواطنين والمقيمين في أماكن إقامتهم.

وأوصت الهيئة في بحثها الذي جاء تحت عنوان «الاتجاهات التكنولوجية والخدمات المتنقلة في مجال الحكومة الإلكترونية»، الحكومات بالعمل على تغيير أساليب التفكير التي تنتهجها لتتمكن من التلاؤم والانسجام مع متطلبات اقتصاد المعرفة، عبر التركيز بشكل أكبر على مفاهيم التطوير المستندة على البحث العلمي، مؤكدة أن ذلك سيسهم في تقديم قصص نجاح حقيقية للعالم في

ضرورة التركيز على مفاهيم التطوير المستندة على البحث العلمي

مجال الترابط والتكامل الرأسي والأفقي بين الأنظمة الحكومية، خصوصاً أن تطبيق الهياكل الهرمية سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو الخاص أصبح غير مجدٍ في عصرنا الحالي لأن العالم أصبح أكثر فوضوية.

ودعا البحث الحكومات إلى تحويل اتجاهها من فكر يهتم بتطوير الأنظمة إلى فكر يهتم بتنمية القدرات، ومن الفكر المجرد الذي يهتم بحل القضايا التقنية إلى التوسع في بلورة تأثير حقيقي في كفاءة وفاعلية نموذج العمل الحكومي من خلال تنظيم وتكامل خدماته.

وأشار إلى الارتباط الوثيق بين مفهوم «الحكومة الإلكترونية»، والتطورات المتسارعة في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مؤكداً ضرورة أن تعمل الحكومات على تنظيم وتكامل خدماتها عبر الانتقال من مفهوم تطوير النظم إلى مفهوم بناء القدرات المؤسسية وتقييم تأثيرها في تطوير العمل الحكومي.

وأشار البحث إلى أن مفهوم «الحكومة الإلكترونية» بدأ يجذب أنظار المسؤولين والحكومات على المستوى العالمي منذ أكثر من عقدين من الزمن، حيث ما زالت دول العالم تضخ استثمارات كبيرة لتطوير بنيتها التحتية بهدف التحوّل بحكوماتها إلى حكومات خدماتية تعتمد على القنوات الإلكترونية في التواصل مع جمهور متعامليها والوصول إليهم.

ولفت إلى أنه رغم الاستثمارات التي تم توظيفها في هذا المجال والجهود التي بذلتها الحكومات في مختلف دول العالم لتحقيق هذا المفهوم، فإن تلك الجهود والاستثمارات لم تنتج بشكل عام سوى بوابات إلكترونية محدودة على شبكة الإنترنت وخدمات إلكترونية متفرقة ينقصها الترابط البيني بين الجهات التي تقدم تلك الخدمات.

واستشهد البحث بنتائج العديد من الدراسات التي أظهرت أن مبادرات الحكومات الإلكترونية في الكثير من دول العالم لم تحقق النجاح المتوقع في تلبية توقعات مواطنيها، وتقديم خدمات مترابطة تنسجم مع الإمكانات التكنولوجية التي توفرها الأنظمة الإلكترونية المتقدمة والأشكال المبتكرة لها، والتي أصبحت متوفرة ومتاحة على نطاق واسع في شتى أنحاء العالم، لافتاً إلى أن وتيرة التسارع والتطور التكنولوجي وطبيعته تفرض واقعاً جديداً على الحكومات للتماشي معه ومجاراته لتتمكن من الحفاظ على تنافسيتها وتحقيق رضا جمهورها ومتعامليها.

الهوية الرقمية

قدم البحث عدداً من المدخلات النوعية للمعارف الحالية في مجال الحكومة الإلكترونية، وألقى الضوء على الاتجاهات التكنولوجية التي تساهم في تطوير خطط واستراتيجيات تخطيط وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية أو الذكية، ودور البنى التحتية الحديثة لإدارة الهوية في تمكين مستويات أعلى من الأمن والثقة بالمعاملات الإلكترونية عبر الأجهزة المحمولة.

وأكد البحث أهمية مشاريع الهوية الرقمية وتطبيقاتها في ترسيخ مفهوم «الاقتصاد الإلكتروني الآمن»، من خلال تقنيات مصادقة مختلفة.

مجلة بحوث الأعمال والإدارة

تصدر مجلة بحوث الأعمال والإدارة (BMR) عن دار (Sciedu) الدولية للنشر، وتهدف إلى نشر المقالات والبحوث التي توفر رؤى استكشافية في مجالات الإدارة العامة والقانون التجاري ونظريات التسويق والتطبيقات والعمل المالي والاستثمار والتعليم والاقتصاد والإنتاج وإدارة العمليات والسلوك التنظيمي والقضايا الاجتماعية والسياسة العامة والتكنولوجيا والابتكار وإدارة المشاريع والاستراتيجية. وهي مجلة تهدف إلى نشر وتعزيز مستوى المعرفة التطبيقية والنظرية بين المهنيين والممارسين والأكاديميين في مختلف أنحاء العالم.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Ittihad	UAE	01/09/2013	Local,2

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

في بحث نشرته «الهوية» بمجلة دولية

الإمارات تحقق إنجازات ملموسة نحو «الحكومة الذكية»

مواطن يقدم طلباً لإصدار الهوية (الاتحاد)

أبوظبي (وام) - أكد بحث علمي جديد لهيئة الإمارات للهوية أن الإمارات تحقق إنجازات كبيرة وملموسة على طريق التحول نحو "الحكومة الإلكترونية"، ومنها إلى "الحكومة الذكية"، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار سعي الدولة الدؤوب لترسيخ مكانتها التنافسية عالمياً، وتحقيق رؤيتها بأن تكون واحدة من أفضل الحكومات على مستوى العالم بحلول العام 2021.

ولفتت الهيئة في بحثها الذي نشرته المجلة الدولية لبحوث الأعمال والإدارة في عددها الصادر مؤخراً أن الإمارات وضعت خطة متكاملة للانتقال نحو مفهوم "الحكومة الذكية" التي تعمل على مدار 24 ساعة وتقدم خدماتها عبر الهواتف والأجهزة الإلكترونية المحمولة وتعمل على الوصول إلى المواطنين والمقيمين في أماكن إقامتهم. وأكد البحث أهمية مشاريع الهوية الرقمية وتطبيقاتها في ترسيخ مفهوم "الاقتصاد الإلكتروني الآمن" من خلال تقنيات مصادقة مختلفة مثل السمات البيولوجية والشهادات الرقمية وكلمة السر والتوقيع الإلكتروني والتي تحقق نقلة نوعية في مجال إثبات هويات الأفراد وحماية تعاملاتهم الإلكترونية عبر الشبكات الرقمية وبما يؤسس لقيام مجتمع مبني على اقتصاد المعرفة.

وأوصت الهيئة في بحثها، الذي جاء تحت عنوان "الاتجاهات التكنولوجية والخدمات المتنقلة في مجال الحكومة الإلكترونية"، الحكومات بالعمل على تغيير أساليب التفكير التي تنتهجها لتتمكن من التلاؤم والانسجام مع متطلبات اقتصاد المعرفة عبر التركيز بشكل أكبر على مفاهيم التطوير المستندة على البحث العلمي.

وأكدت أن ذلك سيسهم في تقديم قصص نجاح حقيقية للعالم في مجال الترابط والتكامل الرأسي والأفقي بين الأنظمة الحكومية خصوصاً وأن تطبيق الهياكل الهرمية سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو الخاص أصبح غير مجد في عصرنا الحالي لأن العالم أصبح أكثر فوضوية.

ودعا البحث الحكومات إلى تحويل اتجاهها من فكر يهتم بتطوير الأنظمة إلى فكر يهتم بتنمية القدرات ومن الفكر المجرد الذي يهتم بحل القضايا التقنية إلى التوسع في بلورة تأثير حقيقي في كفاءة وفاعلية نموذج العمل الحكومي من خلال تنظيم وتكامل خدماته.

ونوه البحث إلى أن مفهوم "الحكومة الإلكترونية"، بدأ يجذب أنظار المسؤولين والحكومات على المستوى العالمي منذ أكثر من عقدين من الزمن حيث ما زالت دول العالم تضخ استثمارات كبيرة لتطوير بنيتها التحتية بهدف التحول بحكوماتها إلى حكومات خدماتية تعتمد على القنوات الإلكترونية في التواصل مع جمهور متعامليها والوصول إليهم.

ولفت إلى أنه على الرغم من الاستثمارات التي تم توظيفها في هذا المجال والجهود التي بذلتها الحكومات في مختلف دول العالم لتحقيق هذا المفهوم إلا أن تلك الجهود والاستثمارات لم تنتج بشكل عام سوى بوابات إلكترونية محدودة على شبكة الإنترنت وخدمات إلكترونية متفرقة ينقصها الترابط البيني بين الجهات التي تقدم تلك الخدمات.

وقدم البحث عدداً من المدخلات النوعية للمعارف الحالية في مجال الحكومة الإلكترونية، وألقى الضوء على الاتجاهات التكنولوجية التي تساهم في تطوير خطط واستراتيجيات تخطيط وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية أو الذكية ودور البنى التحتية الحديثة لإدارة الهوية في تمكين مستويات أعلى من الأمن والثقة في المعاملات الإلكترونية عبر الأجهزة المحمولة.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Bayan	UAE	01/09/2013	Local,2,9

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

«الهوية»: الإمارات تحقق إنجازات في التحول الذكي

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

«09

«الهوية» : الإمارات تحقق إنجازات في التحول «الذكي»

أبوظبي-وام

أكد بحث علمي جديد لهيئة الإمارات للهوية أن دولة الإمارات تحقق إنجازات كبيرة وملموسة على طريق التحول نحو "الحكومة الإلكترونية" ومنها إلى "الحكومة الذكية". وأشار البحث إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار سعي الإمارات الدؤوب لترسيخ مكانتها التنافسية عالمياً وتحقيق رؤيتها بأن تكون واحدة من أفضل الحكومات على مستوى العالم بحلول العام 2021.ولفتت الهيئة في بحثها الذي نشرته المجلة الدولية لبحوث الأعمال والإدارة في عددها الصادر مؤخراً أن الامارات وضعت خطة متكاملة للانتقال نحو مفهوم "الحكومة الذكية" التي تعمل على مدار 24 ساعة وتقدم خدماتها عبر الهواتف والأجهزة الإلكترونية المحمولة وتعمل على الوصول إلى المواطنين والمقيمين في أماكن إقامتهم.

وأوصت الهيئة في بحثها - الذي جاء تحت عنوان "الاتجاهات التكنولوجية والخدمات المتنقلة في مجال الحكومة الإلكترونية" - الحكومات بالعمل على تغيير أساليب التفكير التي تنتهجها لتتمكن من التلاؤم والانسجام مع متطلبات اقتصاد المعرفة عبر التركيز بشكل أكبر على مفاهيم التطوير المستندة على البحث العلمي.

وأكدت أن ذلك سيسهم في تقديم قصص نجاح حقيقية للعالم في مجال الترابط والتكامل الرأسي والأفقي بين الأنظمة الحكومية خصوصاً وأن تطبيق الهياكل الهرمية سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو الخاص أصبح غير مجدٍ في عصرنا الحالي لأن العالم أصبح أكثر فوضوية.ودعا البحث الحكومات إلى تحويل اتجاهها من فكر يهتم بتطوير الأنظمة إلى فكر يهتم بتنمية القدرات ومن الفكر المجرد الذي يهتم بحل القضايا التقنية إلى التوسع في بلورة تأثير حقيقي في كفاءة وفاعلية نموذج العمل الحكومي من خلال تنظيم وتكامل خدماته.وأشار البحث إلى الارتباط الوثيق بين مفهوم "الحكومة الإلكترونية" والتطورات المتسارعة في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مؤكداً ضرورة أن يُعمِل الحكومات على تنظيم وتكامل خدماتها عبر الانتقال من مفهوم تطوير النظم إلى مفهوم بناء القدرات المؤسسية وتقييم تأثيرها في تطوير العمل الحكومي.

مفهوم جاذب

ونوه البحث إلى أن مفهوم "الحكومة الإلكترونية" بدأ يجذب أنظار المسؤولين والحكومات على المستوى العالمي منذ أكثر من عقدين من الزمن حيث ما زالت دول العالم تضخ استثمارات كبيرة لتطوير بنيتها التحتية بهدف التحول بحكوماتها إلى حكومات خدماتية تعتمد على القنوات الإلكترونية في التواصل مع جمهور متعامليها والوصول إليهم.

ولفت إلى أنه على الرغم من الاستثمارات التي تم توظيفها في هذا المجال والجهود التي بذلتها الحكومات في مختلف دول العالم لتحقيق هذا المفهوم إلا أن تلك الجهود والاستثمارات لم تنتج بشكل عام سوى بوابات إلكترونية محدودة على شبكة الإنترنت وخدمات إلكترونية متفرقة ينقصها الترابط البيني بين الجهات التي تقدم تلك الخدمات.واستشهد البحث بنتائج العديد من الدراسات التي أظهرت أن مبادرات الحكومات الإلكترونية في الكثير من دول العالم لم تحقق النجاح المتوقع في تلبية توقعات مواطنيها وتقديم خدمات مترابطة تنسجم مع الإمكانات التكنولوجية التي توفرها الأنظمة الإلكترونية المتقدمة والأشكال المبتكرة لها والتي أصبحت متوفرة ومتاحة على نطاق واسع في شتى أنحاء العالم، لافتاً إلى أن وتيرة التسارع والتطور التكنولوجي وطبيعته تفرض واقعاً جديداً على الحكومات للتماشي معه ومجاراته لتتمكن من الحفاظ على تنافسيتها وتحقيق رضا جمهورها ومتعامليها.وقال إن تأثير تقنيات الاتصال المتنقلة مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحية وغيرها من التقنيات أصبح يلعب دوراً أساسياً ومؤثراً في تغيير أنماط حياة الناس ويدخل في كافة تفاصيلها ليس فقط على المستوى الشخصي بل وعلى مستوى دعم ظهور نماذج جديدة للعمل في مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص الأمر الذي دفع الجهات المعنية في دول العالم إلى الاهتمام بتوظيفها في تطوير الخدمات وابتكار مفهوم الحكومات الذكية.

مدخلات نوعية

قدم البحث عددا من المدخلات النوعية للمعارف الحالية في مجال الحكومة الإلكترونية وألقى الضوء على الاتجاهات التكنولوجية التي تساهم في تطوير خطط واستراتيجيات تخطيط وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية أو الذكية ودور البنى التحتية الحديثة لإدارة الهوية في تمكين مستويات أعلى من الأمن والثقة في المعاملات الإلكترونية عبر الأجهزة المحمولة. وأكد البحث أهمية مشاريع الهوية الرقمية وتطبيقاتها في ترسيخ مفهوم "الاقتصاد الإلكتروني الآمن" من خلال تقنيات مصادقة مختلفة مثل السمات البيولوجية والشهادات الرقمية وكلمة السر والتوقيع الإلكتروني والتي تحقق نقلة نوعية في مجال إثبات هويات الأفراد وحماية تعاملاتهم الإلكترونية عبر الشبكات الرقمية وبما يؤسس لقيام مجتمع مبني على اقتصاد المعرفة.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Wahda	UAE	01/09/2013	Local,2

الهوية : الإمارات تحقق إنجازات ملموسة في التحول نحو « الحكومة الذكية »

أبوظبي - وام :

أكد بحث علمي جديد لهيئة الإمارات للهوية أن دولة الإمارات تحقق إنجازات كبيرة وملموسة على طريق التحول نحو "الحكومة الإلكترونية" ومنها إلى "الحكومة الذكية".

وأشار البحث إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار سعي الإمارات الدؤوب لترسيخ مكانتها التنافسية عالميا وتحقيق رؤيتها بأن تكون واحدة من أفضل الحكومات على مستوى العالم بحلول العام ٢٠٢١.

ولفتت الهيئة في بحثها الذي نشرته المجلة الدولية لبحوث الأعمال والإدارة في عددها الصادر مؤخرا أن الامارات وضعت خطة متكاملة للانتقال نحو مفهوم "الحكومة الذكية" التي تعمل على مدار ٢٤ ساعة وتقدم خدماتها عبر الهواتف والأجهزة الإلكترونية المحمولة وتعمل على الوصول إلى المواطنين والمقيمين في أماكن إقامتهم.

وأوصت الهيئة في بحثها - الذي جاء تحت عنوان "الاتجاهات التكنولوجية والخدمات المتنقلة في مجال الحكومة الإلكترونية" - الحكومات بالعمل على تغيير أساليب التفكير التي تنتهجها لتتمكن من التلاؤم والانسجام مع متطلبات اقتصاد المعرفة عبر التركيز بشكل أكبر على مفاهيم التطوير المستندة على البحث العلمي.

وأكدت أن ذلك سيسهم في تقديم قصص نجاح حقيقية للعالم في مجال الترابط والتكامل الرأسي والأفقي بين الأنظمة الحكومية خصوصا وأن تطبيق الهياكل الهرمية سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو الخاص أصبح غير مجد في عصرنا الحالي لأن العالم أصبح أكثر فوضوية.

ودعا البحث الحكومات إلى تحويل اتجاهها من فكر يهتم بتطوير الأنظمة إلى فكر يهتم بتنمية القدرات ومن الفكر المجرد الذي يهتم بحل القضايا التقنية إلى التوسع في بلورة تأثير حقيقي في كفاءة وفاعلية نموذج العمل الحكومي من خلال تنظيم وتكامل خدماته.

وأشار البحث إلى الارتباط الوثيق بين مفهوم "الحكومة الإلكترونية" والتطورات المتسارعة في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .. مؤكدا ضرورة أن تعمل الحكومات على تنظيم وتكامل خدماتها عبر الانتقال من مفهوم تطوير النظم إلى مفهوم بناء القدرات المؤسسية وتقييم تأثيرها في تطوير العمل الحكومي.

ونوه البحث إلى أن مفهوم "الحكومة الإلكترونية" بدأ يجذب أنظار المسؤولين والحكومات على المستوى العالمي منذ أكثر من عقدين من الزمن حيث ما زالت دول العالم تضخ استثمارات كبيرة لتطوير بنيتها التحتية بهدف التحول بحكوماتها إلى حكومات خدماتية تعتمد على القنوات الإلكترونية في التواصل مع جمهور متعامليها والوصول إليهم.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Watan	UAE	01/09/2013	Local,5

في بحث بعنوان «الاتجاهات التكنولوجية والخدمات المتنقلة في مجال الحكومة الإلكترونية»

«الهوية»: الإمارات تحقق إنجازات ملموسة في التحول نحو «الحكومة الذكية»

البحث يدعو الحكومات إلى تغيير أساليب تفكيرها لتتلاءم ومتطلبات اقتصاد المعرفة

ضرورة التركيز على مفاهيم التطوير المستندة على البحث العلمي لتحقيق النجاح المنشود

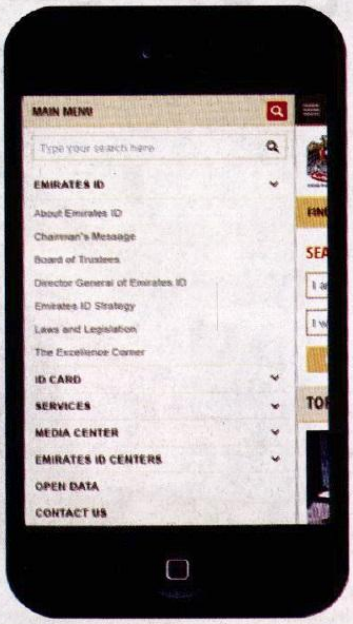

مفهوم «الحكومة الإلكترونية» بدأ يجذب أنظار المسؤولين والحكومات على المستوى العالمي

أبوظبي – الوطن:

أكد بحث علمي جديد لهيئة الإمارات للهوية أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحقق إنجازات كبيرة وملموسة على طريق التحول نحو الحكومة الإلكترونية ومنها إلى الحكومة الذكية، في إطار سعيها الدؤوب لترسيخ مكانتها التنافسية عالمياً، وتحقيق رؤيتها بأن تكون واحدة من أفضل الحكومات على مستوى العالم بحلول العام ٢٠٢١.

وأوضحت الهيئة في البحث الذي نشرته المجلة الدولية لبحوث الأعمال والإدارة RMB في عددها الصادر مؤخراً، أن الإمارات وضعت خطة متكاملة للانتقال نحو مفهوم "الحكومة الذكية" التي تعمل على مدار ٢٤ ساعة وتقدم خدماتها عبر الهواتف والأجهزة الإلكترونية المحمولة، وتعمل على الوصول إلى المواطنين والمقيمين في أماكن إقامتهم.

وأوضحت الهيئة في بحثها الذي جاء تحت عنوان "الاتجاهات التكنولوجية والخدمات المتنقلة في مجال الحكومة الإلكترونية"، الحكومات بالعمل على تغيير أساليب التفكير التي تنتهجها لتتمكن من التلاؤم والانسجام مع متطلبات اقتصاد المعرفة، عبر التركيز بشكل أكبر على مفاهيم التطوير المستندة على البحث العلمي، مؤكدة أن ذلك سيسهم في تقديم قصص نجاح حقيقية للعالم في مجال الترابط والتكامل الرأسي والأفقي بين الأنظمة الحكومية، خصوصاً وان تطبيق الهياكل الهرمية سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو الخاص أصبح غير مجدٍ في عصرنا الحالي لأن العالم اصبح أكثر فوضوية.

ودعا البحث الحكومات إلى تحويل اتجاهها من فكر يهتم بتطوير الأنظمة إلى فكر يهتم بتنمية القدرات، ومن الفكر المجرد الذي يهتم بحل القضايا التقنية إلى التوسع في بلورة تأثير حقيقي في كفاءة وفاعلية نموذج العمل الحكومي من خلال تنظيم وتكامل خدماته.

وأشار البحث إلى الارتباط الوثيق بين مفهوم الحكومة الإلكترونية والتطورات المتسارعة في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مؤكداً ضرورة أن تعمل الحكومات على تنظيم وتكامل خدماتها عبر الانتقال من مفهوم تطوير النظم إلى مفهوم بناء القدرات المؤسسية وتقييم تأثيرها في تطوير العمل الحكومي.

ونوّه البحث إلى أن مفهوم "الحكومة الإلكترونية" بدأ يجذب أنظار المسؤولين والحكومات على المستوى العالمي منذ أكثر من عقدين من الزمن، حيث ما زالت دول العالم تضخ استثمارات كبيرة لتطوير بنيتها التحتية بهدف التحوّل بحكوماتها إلى حكومات خدماتية تعتمد على القنوات الإلكترونية في التواصل مع جمهور متعاملها والوصول إليهم.

ولفت إلى أنه على الرغم من الاستثمارات التي تم توظيفها في هذا المجال والجهود التي بذلتها الحكومات في مختلف دول العالم لتحقيق هذا المفهوم، إلا أن تلك الجهود والاستثمارات لم تنتج بشكل عام سوى بوابات إلكترونية محدودة على شبكة الإنترنت وخدمات إلكترونية متفرقة ينقصها الترابط البيني بين الجهات التي تقدم تلك الخدمات.

واستشهد البحث بنتائج العديد من الدراسات التي أظهرت أن مبادرات الحكومات الإلكترونية في الكثير من دول العالم لم تحقق النجاح المتوقع في تلبية توقعات مواطنيها، وتقديم خدمات مترابطة تنسجم مع الإمكانات التكنولوجية التي توفرها الأنظمة الإلكترونية المتقدمة والأشكال المبتكرة لها، والتي أصبحت متوفرة ومتاحة على نطاق واسع في شتى أنحاء العالم، لافتاً إلى أن وتيرة التسارع والتطور التكنولوجي وطبيعته تفرض واقعاً جديداً على الحكومات للتماشي معه ومجاراته لتتمكن من الحفاظ على تنافسيتها وتحقيق رضا جمهورها ومتعامليها.

وقال إن تأثير تقنيات الاتصال المتنقلة مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحية وغيرها من التقنيات، أصبح يلعب دوراً أساسياً ومؤثراً في تغيير أنماط حياة الناس ويدخل في كافة تفاصيلها، ليس فقط على المستوى الشخصي، بل وعلى مستوى دعم ظهور نماذج جديدة للعمل في مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، الأمر الذي دفع الجهات المعنية في دول العالم إلى الاهتمام بتوظيفها في تطوير الخدمات وابتكار مفهوم الحكومات الذكية.

وقدم البحث عدداً من المدخلات النوعية للمعارف الحالية في مجال الحكومة الإلكترونية، وألقى الضوء على الاتجاهات التكنولوجية التي تساهم في تطوير خطط واستراتيجيات تخطيط وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية أو الذكية، ودور البنى التحتية الحديثة لإدارة الهوية في تمكين مستويات أعلى من الأمن والثقة في المعاملات الإلكترونية عبر الأجهزة المحمولة.

وأكد البحث أهمية مشاريع الهوية الرقمية وتطبيقاتها في ترسيخ مفهوم الاقتصاد الإلكتروني الآمن، من خلال تقنيات مصادقة مختلفة مثل السمات البيولوجية والشهادات الرقمية وكلمة السر والتوقيع الإلكتروني، والتي تحقق نقلة نوعية في مجال إثبات هويات الأفراد وحماية تعاملاتهم الإلكترونية عبر الشبكات الرقمية، وبما يؤسس لقيام مجتمع مبني على اقتصاد المعرفة.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Fajr	UAE	01/09/2013	Local,4

الهوية: الإمارات تحقق إنجازات ملموسة في التحول نحو الحكومة الذكية

•• أبوظبي-وام:

أكد بحث علمي جديد لهيئة الإمارات للهوية أن دولة الإمارات تحقق إنجازات كبيرة وملموسة على طريق التحول نحو الحكومة الإلكترونية ومنها إلى الحكومة الذكية . وأشار البحث إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار سعي الإمارات الدؤوب لترسيخ مكانتها التنافسية عالميا وتحقيق رؤيتها بأن تكون واحدة من أفضل الحكومات على مستوى العالم بحلول العام 2021. ولفتت الهيئة في بحثها الذي نشرته المجلة الدولية لبحوث الأعمال والإدارة في عددها الصادر مؤخرا أن الامارات وضعت خطة متكاملة للانتقال نحو مفهوم الحكومة الذكية التي تعمل على مدار 24 ساعة وتقدم خدماتها عبر الهواتف والأجهزة الإلكترونية المحمولة وتعمل على الوصول إلى المواطنين والمقيمين في أماكن إقامتهم. وأوصت الهيئة في بحثها الذي جاء تحت عنوان الاتجاهات التكنولوجية والخدمات المتنقلة في مجال الحكومة الإلكترونية . الحكومات بالعمل على تغيير أساليب التفكير التي تنتهجها لتتمكن من التلاؤم والانسجام مع متطلبات اقتصاد المعرفة عبر التركيز بشكل أكبر على مفاهيم التطوير المستندة على البحث العلمي. وأكدت أن ذلك سيسهم في تقديم قصص نجاح حقيقية للعالم في مجال الترابط والتكامل الرأسي والأفقي بين الأنظمة الحكومية خصوصا وأن تطبيق الهياكل الهرمية سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو الخاص أصبح غير مجد في عصرنا الحالي لأن العالم أصبح أكثر فوضوية. ودعا البحث الحكومات إلى تحويل اتجاهها من فكر يهتم بتطوير الأنظمة إلى فكر يهتم بتنمية القدرات ومن الفكر المجرد الذي يهتم بحل القضايا التقنية إلى التوسع في بلورة تأثير حقيقي في كفاءة وفاعلية نموذج العمل الحكومي من خلال تنظيم وتكامل خدماته. وأشار البحث إلى الارتباط الوثيق بين مفهوم الحكومة الإلكترونية والتطورات المتسارعة في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .. مؤكدا ضرورة أن تعمل الحكومات على تنظيم وتكامل خدماتها عبر الانتقال من مفهوم تطوير النظم إلى مفهوم بناء القدرات المؤسسية وتقييم تأثيرها في تطوير العمل الحكومي. ونوه البحث إلى أن مفهوم الحكومة الإلكترونية بدأ يجذب أنظار المسؤولين والحكومات على المستوى العالمي منذ أكثر من عقدين من الزمن حيث ما زالت دول العالم تضخ استثمارات كبيرة لتطوير بنيتها التحتية بهدف التحول بحكوماتها إلى حكومات خدماتية تعتمد على القنوات الإلكترونية في التواصل مع جمهور متعامليها والوصول إليهم. ولفت إلى أنه على الرغم من الاستثمارات التي تم توظيفها في هذا المجال والجهود التي بذلتها الحكومات في مختلف دول العالم لتحقيق هذا المفهوم إلا أن تلك الجهود والاستثمارات لم تنتج بشكل عام سوى بوابات إلكترونية محدودة على شبكة الإنترنت وخدمات إلكترونية متفرقة ينقصها الترابط البيني بين الجهات التي تقدم تلك الخدمات. واستشهد البحث بنتائج العديد من الدراسات التي أظهرت أن مبادرات الحكومات الإلكترونية في الكثير من دول العالم لم تحقق النجاح المتوقع في تلبية توقعات مواطنيها وتقديم خدمات مترابطة تنسجم مع الإمكانات التكنولوجية التي توفرها الأنظمة الإلكترونية المتقدمة والأشكال المبتكرة لها والتي أصبحت متوفرة ومتاحة على نطاق واسع في شتى أنحاء العالم .. لافتا إلى أن وتيرة التسارع والتطور التكنولوجي وطبيعته تفرض واقعا جديدا على الحكومات للتماشي معه ومجاراته لتتمكن من الحفاظ على تنافسيتها وتحقيق رضا جمهورها ومتعامليها. وقال إن تأثير تقنيات الاتصال المتنقلة مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحية وغيرها من التقنيات أصبح يلعب دورا أساسيا ومؤثرا في تغيير أنماط حياة الناس ويدخل في كافة تفاصيلها ليس فقط على المستوى الشخصي بل وعلى مستوى دعم ظهور نماذج جديدة للعمل في مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص الأمر الذي دفع الجهات المعنية في دول العالم إلى الاهتمام بتوظيفها في تطوير الخدمات وابتكار مفهوم الحكومات الذكية. وقدم البحث عددا من المدخلات النوعية للمعارف الحالية في مجال الحكومة الإلكترونية وألقى الضوء على الاتجاهات التكنولوجية التي تساهم في تطوير خطط واستراتيجيات تخطيط وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية أو الذكية ودور البنى التحتية الحديثة لإدارة الهوية في تمكين مستويات أعلى من الأمن والثقة في المعاملات الإلكترونية عبر الأجهزة المحمولة. وأكد البحث أهمية مشاريع الهوية الرقمية وتطبيقاتها في ترسيخ مفهوم الاقتصاد الإلكتروني الآمن من خلال تقنيات مصادقة مختلفة مثل السمات البيولوجية والشهادات الرقمية وكلمة السر والتوقيع الإلكتروني والتي تحقق نقلة نوعية في مجال إثبات هويات الأفراد وحماية تعاملاتهم الإلكترونية عبر الشبكات الرقمية وبما يؤسس لقيام مجتمع مبني على اقتصاد المعرفة. يذكر أن مجلة بحوث الأعمال والإدارة تصدر عن دار شيدو الدولية للنشر وتهدف إلى نشر المقالات والبحوث التي توفر رؤى استكشافية في مجالات الإدارة العامة والقانون التجاري ونظريات التسويق والتطبيقات والعمل المالي والاستثمار والتعليم والاقتصاد والإنتاج وإدارة العمليات والسلوك التنظيمي والقضايا الاجتماعية والسياسة العامة والتكنولوجيا والابتكار وإدارة المشاريع والاستراتيجية .. وهي مجلة تهدف إلى نشر وتعزيز مستوى المعرفة التطبيقية والنظرية بين المهنيين والممارسين والأكاديميين في مختلف أنحاء العالم.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Emarat Al Yaum	UAE	01/09/2013	Local,3

الإمارات تحقق إنجازات نحو «الحكومة الذكية»

أكد بحث علمي جديد لهيئة الإمارات للهوية أن الإمارات تحقق إنجازات كبيرة وملموسة على طريق التحول نحو «الحكومة الالكترونية» ومنها إلى «الحكومة الذكية».

وأشار البحث الذي جاء تحت عنوان «الاتجاهات التكنولوجية والخدمات المتنقلة في مجال الحكومة الالكترونية»، إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار سعي الإمارات الدؤوب لترسيخ مكانتها التنافسية عالميا وتحقيق رؤيتها بأن تكون واحدة من أفضل الحكومات على مستوى العالم بحلول عام 2021.

وأوصت الهيئة في بحثها الحكومات بالعمل على تغيير أساليب التفكير التي تنتهجها لتتمكن من الانسجام مع متطلبات اقتصاد المعرفة عبر التركيزعلى مفاهيم التطوير. • أبوظبي - الإمارات اليوم

Publication	Country	Date	Section
Al Ittihad	UAE	01/09/2013	Local,21

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

بعد فترة منع امتدت لأكثر من 4 سنوات

السماح لـ 74 مهنة باستخراج رخص قيادة بالشارقة

أحمد مرسي (الشارقة) - سمحت إدارة المرور والتراخيص بالقيادة العامة لشرطة الشارقة، للعاملين في 74 مهنة باستخراج رخص قيادة مركبة بالإمارة، بعد فترة منع امتدت لأكثر من 4 سنوات بأمر إداري.

وعلمت "الاتحاد" أنه منذ يوم الأربعاء الماضي، سمحت إدارة المرور والتراخيص في القيادة العامة لشرطة الشارقة، لجميع المهن بفتح ملفات للحصول على رخصة القيادة وفق الإجـراءات المتبعة من خلال تقديم الأوراق المطلوبة لذلك، من إقامة داخل البلاد ورسالة من العمل وإثبات الهوية ودفع الرسوم المقررة.

وقالت مصادر أمنية في الشارقة، إنه تم السماح لكافة المهن باستخراج رخصة قيادة بعد أن كان صدر أمر إداري رقم 9 / 15 / 12814 يستثني 86 مهنة من أحقية استخراج رخصة قيادة وهي: طابع، رسـام، خطاط، كاتب، موزع جرائد، سفرجي، طباخ، أمين صندوق، أمين مخازن، محصل، بائع، صراف، خازن، مأمور بدالة، مأمور إشارة، بناء، صانع، موسيقي، بحار، سماك، جزار، قصاب، نجار، لحام، صباغ، سمكري، سباك، حداد، خادم، فراش، مزارع، حارس، راع، خباز، خياط، كوافير، حلاق، مشغل ماكينة، متدرب برقيات، مرب، كاسب، غسال، حفار، عامل، مدلك، منجد، بـراد، مخطط، مضمر، سائس خيل، صياد، مرافق، مصنف، ساع، مصلح إطارات.

كما تضمنت القائمة مهن: مراسل مكتب، طحان، حلواني، خراط، صانع عصير، مركب سجاد، مـوزع، عامل مغسلة، حـارس أمن، خدمات، مساعد بناء، جامع عينات، مصلح، بـراد أنابيب، حمال، عطار، نقاش زجاج، مركب، حائك شباك، مصلح ساعات، ملاحظ، كواي، شواء شاورما، حلاب، مساعد كهربائي، صانع طابوق، علاف، نادل طعام، مبلط.

وأفاد المصدر بأن القرار الصادر في شهر 12 من عام 2008 أعقبه قرار آخر في نهاية 2010 سمحت فيه إدارة المرور والتراخيص لأصحاب 12 مهنة بفتح ملفات لاستخراج رخـص القيادة بـالإمـارة، من بين الــ 86 الممنوع عليها الحصول على رخصة قيادة وهي: طابع، رسـام، خطاط، كاتب، موزع جرائد، أمين مخازن، محصل، بائع، صراف، كوافير، مصلح إطارات، كهربائي.

وأكـد عـدد من أصحاب مـدارس تعليم القيادة بالشارقة، أن إدارة المرور والتراخيص أبلغتهم بالسماح لكافة المهن دون استثناء بفتح ملفات لاسـتخـراج رخـص القيادة بالإمارة، وذلك منذ يوم الأربعاء الماضي، مؤكدين أن القرار سيزيد من إقبال المتدربين على فتح ملفات قيادة المركبات.

وقالوا، إن هناك استفسارات وردتهم من عدد من الأشخاص حول الأوراق المطلوبة لفتح الملف، مشيرين إلى أن مثل هذا القرار يعتبر في الصالح العام ويعطي كل شخص الحق في قيادة وامتلاك مركبة دون النظر إلى طبيعة مهنته.

يذكر أن الأمر الإداري الخاص باستثناء بعض المهن من حق فتح ملف للحصول على رخصة قيادة مركبة، جاء وفق دراسة مسبقة ومستفيضة حول واقع المرور في الإمارة، وبأن الأمر سيقلل من نسبة الزحام المروري في شوارع الشارقة من خلال منع فتح ملفات للحصول على رخص القيادة لتلك الفئات، لأن طبيعة عمل أصحاب المهن الذين تضمنهم أمر المنع ليسوا في حاجة إلى رخص قيادة في أعمالهم، كون طبيعة أشغالهم تعتمد بصورة كبيرة على وجودهم في مقار أعمالهم، ولا تستدعي الحصول على تلك الرخصة.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Alroeya	UAE	01/09/2013	Local,8

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

إنجاز أكثر من مليون معاملة سنوياً عبر 36 مركزاً

تفعيل أول قانون اتحادي للنقل البري

دانية الشمعة - أبوظبي

أكد د. الرفيعة، وزير الأشغال العامة رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمواصلات عبدالله بالحجب النعيمي بدء تفعيل قانون النقل البري رقم (9) لعام 2011.

وأوضح أن القانون هو الأول من نوعه في الإمارات، لتنظيم أنشطة نقل الركاب والبضائع، حيث سيتم تفعيله عبر فرق العمل الداخلية والتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية كافة ذات الصلة.

وأشار إلى أن قانون النقل البري يأتي لمواكبة التطور الاقتصادي الذي تشهده الدولة، مضيفاً أن «فريق العمل المشكل يسعى للتغلب على التحديات التي تحتمل أن تواجهه تطبيق القانون والتعريف بمدى فائدته لتسهيل خدمات المتعاملين».

وأشاد د. الرفيعة، المدير العام بالإنابة لقطاع مراكز تقديم الخدمات رئيس لجنة تفعيل قانون النقل البري ناظم بن ظاهر، بأن الهيئة الوطنية للمواصلات عملت على المتابعة المستمرة لتأسيس مراكز جديدة، بالإضافة إلى توسعة المراكز الحالية في كل من أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة، لاستقبال المراجعين وإصدار الرخص التشغيلية للمنشآت وفق أفضل المعايير والاشتراطات.

وأسست الهيئة شراكة استراتيجية مع مؤسسة الإمارات للمواصلات لتقديم الخدمات في 36 مركزاً تابعاً لها نيابة عن الهيئة الوطنية للمواصلات، لإصدار البطاقات التشغيلية للمركبات، بهدف خفض تكلفة وزمن الخدمة.

عبدالله النعيمي

ويأتي تطبيق القانون تتويجاً لجهود الجماعية التي بذلها أعضاء فريق العمل كافة، إضافة إلى تضافر الجهود المبذولة كافة من قبل الجهات الاتحادية والمحلية ودعم المسؤولين كافة في الدولة.

ويهدف قانون النقل البري، إلى تمكين الهيئة الوطنية للمواصلات من أداء المهام المنوطة بها في قطاع النقل البري بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 25 لعام 2006، المتعلقة في تنظيم ومراقبة قطاع النقل البري في الدولة، وتحقيق الانسجام بين القوانين والتشريعات الاتحادية والمحلية في مجال النقل البري.

واستكملت الهيئة الوطنية للمواصلات حملة توعوية تعريفية بالقانون عبر تنظيم عدد من ورش العمل للشركاء الاستراتيجيين لإطلاعهم على المستجدات والإجراءات التنفيذية كافة.

وتم التواصل مع شركات النقل البري وتعريفهم بالقانون الجديد في ست ورش عمل توعوية في مختلف إمارات الدولة.

وأصدرت الهيئة كتيبات تعريفية ستوزعها في كل المنافذ مرفقة بقرص مدمج يشمل القانون، فضلاً عن إطلاق خدمة الخط الساخن للرد على استفسارات واتصالات أصحاب الشركات والصاحنين حول آليات الالتزام بالقانون الجديد.

ويمضة التنسيق إلى مخاطبة الجهات الخارجية ودول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها السعودية وعُمان والدول العربية مثل سوريا الأردن لبنان تركيا ومصر.

وأعلنت الهيئة مؤتمراً صحافياً للإعلان عن تنفيذ القانون والرد على استفسارات الجمهور، والتواصل مع الشركات عبر البث المباشر لإذاعات الدولة، وإعداد برنامج تعريفي وتوعوي عبر وسائل الإعلام المختلفة ابتداء من اليوم على امتداد شهر واحد.

وأشار بن ظاهر إلى أن اختيار مواقع مكاتب الهيئة التي ستفتتح في المنافذ جاء بعد دراسة إجراءات المنافذ ووقت أداء الخدمة لتأتي بعد استكمال إجراءات وزارة الداخلية ودوائر الجمارك المحلية.

ونسقت الهيئة للبدء في تفعيل القانون مع دوائر التنمية الاقتصادية ودوائر النقل المحلي، إضافة إلى غرف التجارة والصناعة في الإمارات وأندية السيارات، وكذلك الجهات الاتحادية المعنية كوزارة الداخلية والهيئة الاتحادية للجمارك.

وتتحد ملامح القانون الجديد في دعم الشركات الخاصة بعملية نقل الركاب والبضائع بين الإمارات والنقل الدولي، وتحديد المسؤوليات، والالتزام بمواصفات وسائل النقل البري، لضمان سلامة الركاب والبضائع والأخذ بالاعتبار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال النقل البري، ووضع الشروط والإجراءات اللازمة لتنظيم هذا القطاع ودرء المخالفين.

ويحدد القانون الجديد آلية ترخيص المركبات وإصدار الرخص التشغيلية بشروط وسعد معينة وإجراءات تجديدها والحصول على ترخيص مؤقت أو دائم.

كذلك، يشمل القانون أموراً تتعلق بـ «الصاص» وأندية السيارات، والتي تصدر دفاتر وبطاقات المرور الجمركية للسيارات الصغيرة ورخص القيادة الدولية.

كما تشمل أنواع النقل في الدولة النقل بالحاويات ونقل السوائل الغذائية والنفايات ونقل المنتجات الزراعية والصناعية والتعدينية وقطع المعدات والآلات ونقل وسائل النقل الصغيرة بالشاحنات وسحب وسائل النقل المعطلة أو المخالفة وكذلك نقل المواد الخطرة، النقل الخفيف داخل المدن ونقل أي مواد أو بضائع النقل بالقاطرة والمقطورة وأي أنواع أخرى من الشاحنات التي تستحدث مستقبلاً.

وتهدف الهيئة الوطنية للمواصلات بأصحاب شركات النقل العاملة كافة، توفيق أوضاعهم والإسراع بتسجيل شركاتهم ومركباتهم، وفقاً للقانون والحصول على الرخص التشغيلية للمنشآت والبطاقات التشغيلية للمركبات، إذ إن القانون سيطبق بحزم على المخالفين بعد السماح، وسيتم الإعلان عن المعلومات إلى غرامات مالية قد تبلغ 200 ألف درهم والحبس لمدة أشهر.

برنامج توعوي في وسائل الإعلام على امتداد شهر

غرامات تصل إلى 200 ألف درهم والحبس 6 أشهر

(غرافيك: حكيم إبراهيم - الرؤية)

الربط إلكترونياً مع 25 جهة اتحادية لتقديم 1140 خدمة

أكد ناظم بن ظاهر أن الهيئة الوطنية للمواصلات ارتبطت إلكترونياً مع 25 جهة اتحادية ومحلية لتقديم 1140 خدمة من بينها 101 إجراء، همت في خمس خدمات رئيسة تتعلق جميعها بتنفيذ متطلبات القانون الجديد.

وتعمل الهيئة على إصدار الرخصة التشغيلية للمنشآت، بما فيها المؤسسات والشركات وإصدار البطاقات التشغيلية للمركبات ضمن ضوابط وشروط محددتها اللائحة التنفيذية للقانون.

وتشمل الشروط ضمان توفير أماكن إيواء للشاحنات والتأكد من حيازة المركبة عقد صيانة على الطريق أو طاقماً مؤهلاً لإصلاحات لمواجهة أي طارئ، إضافة إلى توفير مواصفات السلامة العامة.

وتتوزع أنواع النقل البري على ثلاثة أنماط لنقل الركاب، وهي: نقل الأفراد أو السياحة محلياً أو دولياً، أو الحج والعمرة، كما تتردد أنشطة نقل البضائع محلياً أو دولياً، إلى ما نشاطاً منها نقل البترول ومشتقاته والمياه والصرف الصحي والكيماويات السائلة والسائبة والمكسبة والحيوانات الحية والنقل المبرد.

وينص القانون على تحديد رسوم بقيمة 500 درهم عن كل نشاط لنقل أي من الـ 18 صنفاً من البضائع بهدف المحافظة على نقل داخلي ودولي منظم وآمن.

ويقرر القانون رسماً بقيمة 100 درهم على حافلات الركاب، إضافة إلى خمسة دراهم عن كل مقعد فيه، أما البضائع تحدد بـ 100 درهم على الناقلة وعشرة دراهم عن كل طن.

وتخصص مكاتب للهيئة عند كل معبر مزودة بالعدد الكافي للموظفين تفادياً لأي تأخير في المعاملات، وإنجازها في مدة قياسية، وتحديد رسم دخول البضائع بعشرة دراهم إضافة إلى عشرة دراهم للطن الواحد.

وتعادل قيمة رسوم حافلات نقل الركاب بـ 100 درهم للدخول والخروج بزيدها 20 درهماً لكل راكب.

ويوفر قانون النقل البري الجديد خدمات تشريعية وتنظيمية تسهم في تحقيق نمو إيجابي لقطاع النقل البري عبر تعزيز وتطبيق أعلى معايير السلامة والأمن والمحافظة على البيئة.

شذرات

إتمام المعاملات لا يتجاوز 15 دقيقة

استهدفت استعدادات الهيئة لتفعيل قانون النقل البري الجديد ضمان عدم تكدس المركبات، وإتمام المعاملات في زمن قياسي لا يتجاوز 15 دقيقة، ويوفر أكثر من 70 في المئة من البيانات المطلوبة من قبل الجهات في المنافذ قبل وصول العميل إلى مكاتب الهيئة.

وأشار مدير عام الهيئة بالإنابة إلى أن زمن المعاملة سيقل إلى النصف بعد إنجاز الربط الإلكتروني بين الجهات العاملة والمنافذ، والشراكة مع هيئة مواصلات الإمارات، لتتولى مهام الهيئة في فروعها كما يتوقع إنجاز نحو 2300 معاملة يومياً عبر المراكز الحدودية، إضافة إلى إصدار الرخص التشغيلية للشركات والمنشآت التشغيلية للمركبات التي سيتم العمل بها عبر مراكز الهيئة.

لا تداعيات على انسيابية حركة التجارة

أوضح المدير العام بالإنابة لقطاع مراكز تقديم الخدمات رئيس لجنة تفعيل قانون النقل البري ناظم بن ظاهر أنه لا تداعيات لقانون النقل البري الجديد على انسيابية حركة التجارة أو التأثير في حركة النقل في المنافذ البرية مشيراً إلى أن التغيير طفيف في الإجراءات الحالية.

وأكد أنه تمت دراسة المسار التدفقي للمعاملات وبحث جوانبه كافة، وأن استراتيجية الإلزام بالقانون تأتي عن طريق إقناع الأطراف جميعها بأهميته وضرورة تطبيقه، مشدداً على حرص الهيئة على تجنب إحداث ارتباك في السوق.

ونفت إلى أن تأخير تفعيل القانون جاء من منطلق إعطاء مهلة لشركات النقل البري كافة لاستيفاء الشروط الجديدة، لأنه توفيق للمواءمة بين الحكومة وشركات النقل.

5 خطوات لدخول الشاحنات إلى المنافذ

سوف تشتمل إجراءات دخول الشاحنات في المنافذ الحدودية فور تفعيل القانون على خمس خطوات هي: تحديد وزن الشاحنة والجوازات والإجراءات الأمنية والتفتيش على البضائع والتخليص الجمركي واستكمال البيانات ودفع الرسوم والغرامات.

ويحظر القانون على وسائل النقل البري غير المسجلة في الدولة الدخول إليها أو عبور أراضيها قبل أن تحصل على تصريح مسبق من الهيئة بالتنسيق مع سلطات الجمارك والسلطات المختصة من خلال التقدم بطلب على النموذج المعد لذلك وسداد الرسوم المقررة.

وكلاء محليون في بلد الوصول

يتعين على الجهات المرخص لها بالنقل المنظم للركاب أن يكون لها وكلاء محليون مرخص لهم في بلد الوصول، لتسهيل إجراءات تنفيذ عمليات نقل الركاب.

ويلتزم المرخص له بالنقل ووكيله والناقل بالنقل البري الدولي للركاب إصدار تذكرة سفر لكل راكب يوضح فيها اسم الراكب وعنوانه ورقم هويته أو جواز سفره وجهة السفر واسم الناقل وعنوانه.

وينص القانون على إصدار بطاقة تسجيل لأعتمة المسافر تتضمن طبيعة الأمتعة المسلمة إليه واسم الراكب وعنوانه واسم الناقل وعنوانه، ويجب أن تكون وسيلة النقل البري الدولي للبضائع مغطاة ببطاقة مرور جمركي وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
Al Gharbia	UAE	01/09/2013	General,11

هيئة الامارات للهوية تعتمد «ميثاق القيادة» لتحقيق التميز والريادة

اعتمدت لجنة الإدارة العليا في هيئة الإمارات للهوية "ميثاق القيادة" في إطار جهودها الهادفة إلى تحقيق التميز والريادة في آدائها الاستراتيجي والقيادي والمؤسسي من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية وصولاً إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها.

كما اعتمدت اللجنة "الدليل الإرشادي لتعزيز الأداء القيادي" إلى جانب سياسة البيئة والصحة والسلامة لتعزيز توجهاتها وممارساتها القيادية وثقافة التميز المستدامة والولاء المؤسسي وتأهيل وتقييم وتقويم كوادرها الوطنية ليكونوا قادة فاعلين وقادرين على تسلم أي مهام حكومية تناط بهم في المستقبل.

ودعا سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية خلال ترؤسه اجتماع لجنة الإدارة العليا في مقر الهيئة بأبوظبي أمس مديري القطاعات والإدارات والوحدات التنظيمية في الهيئة إلى تبني ميثاق القيادة والالتزام بكافة بنوده كنموذج عمل وميثاق شرف نحو تحقيق رؤية الهيئة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وتجذير قيمها المؤسسية.

وحث الدكتور الخوري قيادات الهيئة على توحيد وتكاتف الجهود والعمل بروح ميثاق القيادة الجديد لتكون الهيئة نموذجا يحتذى به في تحقيق مستوى متميز في أدائها المؤسسي وصولاً إلى تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة للدولة وكسب رضا المتعاملين والموظفين والشركاء.

وأكد ضرورة التركيز على إعداد مديري المراكز والمشرفين وتأهيلهم ليكونوا قادة في المستقبل وطالب كافة مديري الهيئة بتحمل مسؤولياتهم الوطنية ومضاعفة جهودهم لتلبية واجب وشرف الخدمة الحكومية عبر الارتقاء بخدمة المتعاملين الداخليين والخارجيين وفق أرقى معايير التميز المؤسسي معربا عن ثقته بكفاءة قيادات الهيئة وقدرتهم على أن يكونوا قادة يشار إليهم بالبنان.

واعتبر أن معيار نجاح وتميز أي مدير وفقا لرؤية الهيئة يقاس بمدى قدرته على رسم البسمة على وجوه متعاملي الهيئة وضيوف مراكزها وفريق العمل الذي يتولى قيادته وتمكين الهيئة من الوصول إلى أعلى درجات التميز في العمل الحكومي وفق رؤية الإمارات 2021.

ويتضمن ميثاق القيادة الخاص بالهيئة 15 بندا توضح الواجبات والأدوار القيادية التي من شأنها أن تمكن قيادات الهيئة وكوادرها من أداء واجباتهم وفق رؤية واضحة ومنهجية عمل دقيقة ومعايير قيادة عالمية.

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
The Gulf Today	UAE	01/09/2013	Main,3

هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

Eida endorses Leadership Charter

ABU DHABI: The Higher Administration Committee of the Emirates Identity Authority (Eida), has endorsed the "Leadership Charter" in its drive to achieve the strategic and institutional performance excellence as per the best world practices.

It also approved the procedural guide to enhance the leadership performance so as to upgrade efficiency of the Eida's local employees.

Dr Eng. Ali Mohammed Al Khouri, Director General of Eida, called at the committee's meeting on Friday in Abu Dhabi, for adopting the charter and adhere to its clauses to achieve the message and strategic objectives of the Eida.

WAM

MEDIAwatch Middle East

Publication	Country	Date	Section
The Gulf Time	UAE	01/09/2013	Main,2

Emirates ID endorses Leadership Charter

ABU DHABI: The Higher Administration Committee of the Emirates Identity Authority (EIDA), has endorsed the "Leadership Charter" in its drive to achieve the strategic and institutional performance excellence as per the best world practices.

It also approved the procedural guide to enhance the leadership performance so as to upgrade efficiency of the EIDA's local employees.

Dr Eng. Ali Mohammed Al Khouri, Director General of EIDA, called at the committee's meeting yesterday in Abu Dhabi, for adopting the charter and adhere to its clauses to achieve the message and strategic objectives of the EIDA. —WAM